مدير صحة درعا لـ«الوطن»: الوضع «جيد» لكن لا يوجد جهاز رنين مغناطيسي.. ونقص في الأطباء لبعض الاختصاصات

مساعدات طبية وغذائية من روسيا إلى مشفى بصرى وبلدة صماد في درعا

محمد منار حميجو

قدم مركز التنسيق الروسي في دمشق والمنطقة الجنوبية مساعدات طبية لمشفى بصرى الشام الوطني، وغذائية لبلدة صماد في الريف الشرقي بدرعا، حيث أكد مدير صحة درعا بسام سويدان أن الأصدقاء الروس كل فترة يقدمون مساعدات طبية إلى مشافي المحافظة.

وحول الوضع الصحي في درعا أشار في تصريح لـ«الوطن» إلى أن الوضع حالياً في درعا جيد وفي حالة تطور عما كان عليه في الفترة السابقة، على الرغم من العديد من المشكلات التي يعاني منها القطاع الصحي ضارباً مثلاً بأنه حالياً في المحافظة لا يوجد فيها جهاز رنين مغناطيسي، إضافة إلى النقص الحاصل في الاختصاصات، لافتاً إلى أن يوجد على ملاك المديرية حالياً فقط ٤٨ طبيباً وأحياناً تتم الاستعانة بأطباء من خارج ملاك المديرية.

ولفت سويدان إلى أنه يوجد في المحافظة أربعة أجهزة تصوير طبقي محوري وهي كافية، على حين تم افتتاح سبعة مستوصفات على مساحة المحافظة خلال العام الحالي بدعم من المنظمات الدولية، مشيراً إلى أن المجتمع المحلي ساهم مساهمة كبيرة في دعم القطاع الصحي من تأهيل المباني وتأمين الأجهزة، ضارباً مثلاً بمساهمة الأهالي في تأمين خط كهرباء معفى من التقنين لأحد المشافي، وغيرها من مساهمات الأهالي في تأمين المستلزمات التي يحتاجها القطاع الصحي في المحافظة.

من جهته أكد مدير مشفى بصرى فضل عبد الهادي أهمية المساعدات المقدمة لأنها تدعم المشفى باحتياجاته اليومية للمرضى وللعمليات الجراحية، مشيراً إلى تلقي مساعدات عدة من الأصدقاء الروس خلال الفترة الماضية.

من جهته نائب رئيس المركز الجنرال إليغ إيغنسايوك وفق ما ذكرت وكالة الأنباء السورية «سانا» أنه تمت دراسة الاحتياجات المطلوبة في المنطقة، وبناء عليه توزعت المساعدات الطبية بين الأدوية الضرورية كمضادات الالتهاب والمسكنات والسيرومات والأجهزة المساعدة على الحركة للمصابين والعجزة، منوهاً بعمق العلاقات التي تربط بين الشعبين السوري والروسي.

> المجتمع الأهلي قدم مساعدات كبيرة للقطاع الصحي

أعرب عن الشكر والتقدير لمبادرة الوفد الروسي للمساهمة في تأمين هذه الاحتياجات، مبيناً أن المساعدات شملت مواد غذائية ضرورية للأسرة «كالأرز والطحين والسكر والزيت والشاي والمعلبات الغذائية».

مشفى دوما الوطني سيعود قبل نهاية العام.. عودة الحياة الطبيعية أدى إلى تحسن أسعار الأبنية

رئيس مجلس المدينة لـ«الوطن»: لا توجد خطة لردم الأنفاق في المدينة إلاّ ما يقوم به المجتمع المحلي

السويداء - عبير صيموعة

بيّن رئيس مجلس مدينة دوما هشام المي لـ«الوطن» أن مدينة دوما ورغم أنها بدأت تستعيد الحياة الطبيعية تدريجياً منذ تحريرها في عام ٢٠١٨ إلا أن هناك الكثير من الإشكاليات التي ما زالت قائمة وعالقة وتحتاج إلى خطة متكاملة لتجاوزها، موضحاً أنه تمت معالجة بعضها عن طريق المجتمع المحلي أو عن طريق المنظمات المانحة الدولية أو القدرة الذاتية للوحدة الإداريـة، إضافة إلى المساعدات من قبل محافظة ريف دمشق حسب الإمكانات المتاحة.

وأشار المي إلى أن أبرز تلك الإشكاليات معاناة المدينة من كثرة الأنفاق الممتدة على مساحة المدينة بالكامل والتي من الممكن أن تشكل خطورة على المباني السكنية المأهولة نظراً لحجمها الكبير وأعماقها التي تتراوح بين ٦ إلى ١٥ متراً وأبعادها التي تتراوح بين ٣ إلى ٥ أمتار، والتي يسمح معظمها بمرور السيارات مع وجود أنفاق فردية.

ولفت إلى تفاقم الإشكالية لعدم وجود خطة حكومية لردمها ومعالجتها لتقتصر الأعمال على ما يقوم به المجتمع المحلي من أعمال الردم على نفقته الخاصة والتي تقتصر حالياً على ردم الأنفاق الموجودة أسفل المباني الحكومية وهي أنفاق المشفى الوطني ونفق قصر العدل ونفق قصر الثقافة والنفق المقابل لمركز البحوث العلمية والذي يتم العمل به حالياً، موضحاً أن جميع أعمال الردم تتم بمادة البيتون بعد التأكد من السلامة الإنشائية للبناء وتحت إشراف مجلس المدينة والجهات المعنية أبرزها وزارة الدفاع.

وبيّن المي وجود نقص بمحولات الكهرباء لعدم تأهيل سوى ٢٠ بالمئة من محولات المدينة، الأمر الذي دفع الأهالي إلى الاعتماد على شبكة الأمبيرات المرخصة والتي تؤمن الطاقة الكهربائية للمدينة وإن كانت بتكلفة عالية نسبياً إلا أن أسعارها تبقى الأقل على مستوى القطر والبالغ ٨ آلاف ليرة «للكيلو واط ساعي» نتيجة مراقبتها، علماً أنه تم إلزام أصحاب المولدات «الأمبيرات» بتأمين إنارة كاملة للشوارع والمباني الحكومية ضمن القطاعات الموجودة بها وبشكل مجاني.

ولفت إلى وجود عدة مشاريع يتم تنفيذها عن طريق المنظمات الدولية منها مشروع المشفى الوطني والذي يتم العمل عليه من قبل منظمة WHO التي تعمل على إعادة تأهيل وتجهيز جزء من المشفى تحت إشراف وزارة الصحة ومديرية الصحة بتكلفة نحو ٧٠ مليوناً والذي سيدخل الخدمة قبل نهاية العام الحالي بعد أن تم ردم الأنفاق الموجودة أسفل المشفى بعد معالجة الأساسات والقواعد من قبل المجتمع المحلي.

وأشار إلى أن منظمة تشبكية قامت بتأمين محطة تحلية مياه ومثاقل للشرب ضمن المدينة بطول خطوط ٢٥٠٠ كم، حيث تم وضع خطوط المياه بشكل أساسي لتأمين المدارس والمراكز الحيوية مثل المستشفيات بمياه الشرب الصافية وخاصة أن واقع شبكة المياه ضمن المدينة بشكل إشكالية كبيرة نتيجة ما عانته من تكسير وتخريب خلال سنوات الأزمة وحاجتها إلى إعادة تأهيل وصيانة، مشيراً إلى وجود مشروع لإصلاح هذه الشبكات حالياً ولكن إصلاح جزئي وفي بعض المواقع يتم تمويله من قبل المنظمات الدولية ويتم تنفيذه عن طريق مؤسسة المياه علماً أنه توجد آبار خاصة بالأهالي تقوم بتأمين المياه في الأحياء الموجودة ضمنها وبشكل مجاني.

وأضاف: كما قامت منظمة UNDP بتزويد مركز خدمة المواطن بمشروع الطاقة الشمسية لضمان تقديم الخدمات للمواطنين على مدار الساعة بعد أن قامت خلال العام الماضي بإعادة تأهيل المركز وصيانته، كما قامت المنظمة بتأهيل مدرسة المتفوقين في دوما والمدرسة الصناعية على طريق الشيفونية، إضافة إلى إعادة تأهيل بعض خطوط شبكات الصرف الصحي التي تم تكسيرها وتدميرها جراء الأعمال العسكرية والتي تم تقديمها من قبل منظمة أوكسفان إلا أن الجزء الأكبر من تلك الخطوط ما زال دون تأهيل وما يتم تقديمه من المحافظة لا يتوازى مع حجم الخطوط الكبيرة ضمن المدينة.

وبيّن أنه يتم العمل حالياً على إعادة تأهيل مركز الاتصالات في المدينة إنشائياً وعمرانياً من قبل المجتمع الأهلي بعد أن تم الاتفاق مع شركة الاتصالات على القيام بتركيب كامل التجهيزات.

وأشار رئيس المجلس إلى أنه يتم العمل حالياً على تأهيل منصفات الطرق في كل من شارع الشيفونية والكورنيش وشارع الشهيد باسل الأسد وشارع بدران وغيرها من الطرق وبتكلفة تزيد على مليار ليرة بدعم من المجتمع المحلي الذي قام سابقاً بتأهيل ١٥ مدرسة مع حفر الآبار لتلك المدارس وتجهيزها بالمضخات وتزويدها بالكهرباء لتأمين مياه الشرب للطلاب إضافة إلى تأمين نقل القرطاسية والكتب المدرسية والمقاعد.

وأكد أن عودة الحياة الطبيعية إلى المدينة أدى إلى تحسن أسعار الأبنية ضمنها، الأمر الذي أدى إلى ظهور عدد من مخالفات البناء التي تتم متابعتها وهدمها نتيجة التشدد من الجهات المعنية على إزالتها.

وأشار إلى أن حدائق المدينة تحتاج بدورها إلى إعادة تأهيل ريثما قيام المجتمع الأهلي بصيانة وتأهيل بعضها، لافتاً إلى وجود إشكالية في واقع النظافة وترحيل القمامة نتيجة حاجة المجلس إلى آليات نظافة جديدة نظراً لقدم الموجود منها ونقاقم الإشكالية مع النقص الحاصل بعمال النظافة ومنع الجهات الحكومية من تعيين العمال المؤقتين فضلاً عن إحجام الكثيرين عن التعاقد نظراً لتدني الأجور.

منعكسات تخفيض مخصصات حماة من المحروقات!

إلغاء رحلات للمحافظات.. وابتزاز لركاب النقل الداخلي.. وكراجات شبه فارغة

حماة - محمد أحمد خبازي

انعكس تخفيض مخصصات محافظة حماة من المحروقات سلبياً على حياة المواطنين، الذين تفاقمت معاناتهم من شح وسائط النقل الداخلي، وإلغاء شركات النقل الخارجي للعديد من رحلاتها.

وبيّن العديد من المواطنين لـ«الوطن»، أن الأزمة تتفاقم يوماً بعد يوم، نتيجة توقف العديد من السرافيس عن العمل، أو تخفيض خطة عملها على الخطوط الداخلية، أو اختصار دوراتها من ساحة العاصي!.

وأوضحوا أن هذه الأزمة خلقت أيضاً نوعاً من الابتزاز، إذ يفرض عليهم العديد من السائقين أجرة ألف ليرة، بدلاً من الرسمية المحددة بنحو ٧٠٠ ليرة، بحجة أنهم يشترون المازوت من السوق السوداء بسعر ما بين ١٧ إلى ٢٠ ألف ليرة!.

وبيّن عدد من أصحاب شركات النقل الخارجي في حماة وسلمية لـ«الوطن»، أن تخفيض مخصصات بولاناتهم بنسبة ٣٠ بالمئة منذ بداية الأزمة الجديدة، انعكس على عدد الرحلات ما بين كل من حماة وسلمية إلى العاصمة أو اللاذقية أو حلب أو الرقة وغيرها من المحافظات.

وأوضحوا أنهم خفضوا عدد الرحلات اليومية بما نسبته ٢٥ إلى ٥٠ بالمئة، وطلبوا من المواطنين الذين حجزوا مقاعد في بولماناتهم، مراجعة الشركة لاسترداد قيمة حجوزاتهم، لعدم استطاعتهم الإيفاء بالالتزام بنقلهم وخصوصاً للعاصمة.

وبيّن العديد من المواطنين، أنهم تأخروا عن الالتحاق بمواقع عملهم، بسبب تراجع حركة النقل العام اليومية، ولم يجدهم نفعاً الانتظار الطويل ولعدة ساعات على الطرقات، ليحظوا بوسيلة نقل عابرة تقلهم إلى وجهتهم!

وذكر مواطنون أن الكراجات في فترة بعد الظهر شبه خالية من الآليات والركاب، وكذلك الطرقات وكأن الحالة تشبه حظر تجول، أو كتلك الحالة التي عاشتها البلاد أثناء جائحة الكورونا!

ومن جانبها، ناقشت لجنة المحروقات الرئيسية باجتماعها الأخير برئاسة محافظ حماة معن صبحي عبود، واقع المحروقات والطلبات الواردة للمحافظة وآلية توزيعها.

وشدد المحافظ على عدالة التوزيع والالتزام بالأنظمة والقوانين النافذة، وتشديد الرقابة على محطات الوقود، وفرض أشد العقوبات بحق كل من يحاول التلاعب بالكيل أو بأي طريقة يستغل فيها المواطنين.

مطالبات برفع سقف قروض ذوي الدخل المحدود وأن تكون ميسرة

مدير مصرف التوفير لـ«الوطن»: سقف قرض المتقاعدين ٢,٥ مليون ليرة وأي قرض فوق ٥ ملايين يحتاج إلى كفلاء حتماً

اللاذقية - عبير محمود

تساءل مواطنون عن سبب عدم رفع سقف القروض في المصارف العامة للموظفين من ذوي الدخل المحدود، رغم الوعود من عدة جهات معنية منذ بداية العام الجاري بأن يكون سقف القرض نحو ٢٥ مليون ليرة سورية.

وطالبَ العديد من المواطنين بضرورة رفع سقف القروض بما يوازي المصاريف المعيشية وتكاليف الحياة اليومية، مبينين أنه لا يزال سقف القرض ٥ ملايين ليرة في مصرف التوفير على سبيل المثال، في حين أن القرض من سقف ١٠ ملايين ليرة يحتاج إلى شروط صعبة كتأمين عدة كفلاء، متسائلين هل هذا المبلغ بحاجة إلى عناء البحث عن «عدة كفلاء»!؟

وفي الجلسة الأخيرة لمجلس محافظة اللاذقية خلال أعمال دورته العادية الخامسة، أكد عدد من أعضاء المجلس ضرورة أن تكون شروط منح القروض ميسرة بشكل أكبر أمام الموظفين من ذوي الدخل المحدود.

وركزت المداخلات على أهمية رفع سقف القروض وتسهيل إجراءات الحصول عليها، مشيرين إلى أن قرض ٢,٥ مليون ليرة يحتاج إلى ٣ كفلاء وهو شرط يصعب تأمينه بأي حال.

وعلى هامش جلسة مجلس المحافظة، أكد مدير مصرف التوفير في اللاذقية نجيب رجب لـ«الوطن»، أن المصرف يمنح قروضاً بعدة أنواع، أهمها قروض المتقاعدين سواء كانوا مدنيين أو عسكريين، إضافة إلى قروض موظفين مدنيين وعسكريين، متوهاً إلى أن كل القروض تمنح حصرياً بعد التسجيل على المنصة الإلكترونية وفق رابط خاص بمصرف التوفير.

وبيّن رجب أن سقف قروض المتقاعدين مليونان ونصف المليون ليرة، وبالنسبة للموظفين فإن سقف القرض يتراوح بين ٥ و١٠ ملايين، مبيناً أن القروض إما بضمانة السورية للتأمين أو ضمانة الكفلاء، مع التنويه بأن أي قرض يتجاوز ٥ ملايين يحتاج إلى ضمانة الكفلاء حصراً.

وذكر مدير مصرف التوفير أنه بعد تسجيل الدور على المنصة الإلكترونية، يجب على المواطن مراجعة المصرف لاستكمال الأوراق المطلوبة للحصول على القرض.

وفيما يخص قروض الطاقة المتجددة، بيّن رجب أن مصرف التوفير بانتظار تحويل طلبات الحصول على القرض من صندوق دعم الطاقات المتجددة خلال الأيام المقبلة للمباشرة بالعمل فيها بالصرف وفق الإجراءات المحددة.

وأضاف: إن صندوق دعم الطاقات المتجددة لم يحوّل أي طلب إلى مصرف التوفير في اللاذقية منذ بدء عملية منح القروض عبر صندوق الطاقة، إنما كانت تحويلاته تقتصر على مصرفي التجاري والتسليف.